ورقة حقائق صادرة عن نادي الأسير الفلسطينيّ

تشهد قضية الأسرى، تحولات كبيرة، وتراكمية خطيرة، وذلك في ضوء التّحولات التي فرضتها الانتخابات الإسرائيلية، ووصول اليمين الصهيونيّ الأكثر تطرفًا لدى الاحتلال، سدة الحكم، ومنهم ما يسمى بوزير الأمن القومي (بن غفير)، الذي سخر كل ما يملك من أدوات للتحريض على الأسرى، وعائلاتهم وكذلك على عائلات الشهداء، حيث وصل هذا التّحريض إلى مرحلة لم نشهدها من قبل، خاصّة في ظل الأدوات المستحدثة التي يحاول ترسيخها عبر مستويات أجهزة الاحتلال، ومنها إدارة سجون الاحتلال، والأهم تشريع، وتمرير قوانين عنصرية .

فقد كان عام 2022، الأكثر دموية منذ سنوات انتفاضة الأقصى، فعدا عن الأرقام الكثيفة للانتهاكات الجسيمة، وتصاعدها، فإنّ الأرقام في واقع الأمر، تعجز في كثير من الأحيان، عن عكس التفاصيل الوحشية التي واجهها المعتقلون، وعائلاتهم، وكذلك عائلات الشهداء، وفرضت هذه الانتهاكات تحولات كبيرة مست كافة شرائح المجتمع الفلسطينيّ، وساهمت كذلك في جملة تحولات، مع استمرار تصاعد عمليات الاعتقال، حيث سجلت مؤسسات الأسرى، 7000 حالة اعتقال على يد قوات الاحتلال، وكانت القدس الأعلى ما بين محافظات الوطن، وبلغ عدد حالات الاعتقال لأكثر من 3000 حالة.

ويبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية كانون الثاني، نحو (4780)، من بينهم (29) أسيرة، و(160) طفلاً و(915) معتقلًا إداريًا.

وللاطلاع أكثر عن المعطيات التي وثقتها المؤسسات خلال العام المنصرم 2022، مرفق رابط التقرير العام للمؤسسات، والذي شمل قراءة لعمليات الاعتقال، والسياسات الثابتة الممنهجة التي نفذّها وينفّذها الاحتلال، إضافة إلى جملة المتغيرات التي رافقت قضية الأسرى على مدار العام.

https://www.ppsmo.ps/home/studies/6218?culture=ar-SA

ومنذ مطلع العام الجاري 2023، واصل الاحتلال في جرائمه، وسياساته الثابتة، والممنهجة بحقّ المعتقلين، والأسرى وعائلاتهم، وتشكّل جريمة الإعدام الميداني الجريمة الأبرز، والتي تحوّلت إلى هدفًا لقوات الاحتلال خلال أي عملية اعتقال تنفذها ليلًا بحقّ المواطنين، ومن مختلف الفئات، وسجلت المؤسسات المختصة منذ مطلع العام الجاري، ما يزيد عن **850** حالة اعتقال، كان من بينها عائلات لأسرى وشهداء، ضمن سياسة (العقاب الجماعي)، التي طالت غالبية عائلات الأسرى والمعتقلين، والشهداء، عدا عن الجرحى الذين جرى اعتقالهم بعد إصابتهم لحظة الاعتقال، أو بعد إصابتهم بفترة، واليوم يحتجز الاحتلال خمسة جرحى في مستشفياته، تعرضوا للإصابة لحظة اعتقالهم.

ويواجه المعتقلون جرائم ممنهجة، منها التّعذيب في مراكز التّحقيق، والحرمان من أبسط حقوقهم، وكذلك إصدار أوامر منع من لقاء المحامي، واحتجازهم لفترات طويلة في مراكز التحقيق حتى بعد انتهاء التحقيق، عدا عن تعرض الجرحى للاستجواب والتحقيق داخل المستشفيات، وممارسة الإهمال الطبي بحقّهم.

اعتقال الأطفال

واصلت قوات الاحتلال، تنفيذ عمليات اعتقال بحقّ الأطفال وتنفيذ، جرائم، وانتهاكات جسيمة بحقّهم، بل واعتقال من تعرضوا لإصابات سواء لحظة الاعتقال، أو قبلها، فجزء من الأطفال المعتقلين هم من الجرحى، وخلال العام المنصرم سُجلت (882) حالة اعتقال بين صفوف الأطفال، ومنذ مطلع العام الجاري، وصلت إلى نحو (140) حالة اعتقال بين صفوف الأطفال.

وتؤكد متابعات المؤسسات اليومية، أنّ معظم حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال تتركز في القدس، بما نسبته من 70–80 %، وينتهي اعتقالهم بشروط منها الحبس المنزلي، والإبعاد، وهي ليست أقل خطورة من الحبس الفعلي.

ويبلغ عدد الأطفال المعتقلين اليوم في سجون الاحتلال (160) طفلاً، بينهم ثلاث طفلات يقبعن في سجن (الدامون).

اعتقال النساء

كذلك واصل الاحتلال اعتقال النساء، وممارسة كافة أساليب التنكيل، والانتهاكات بحقّهن، حيث يقبع اليوم في سجون الاحتلال (29) أسيرة، بينهن ثلاث طفلات، وخلال العام المنصرم سُجلت (172) حالة اعتقال بين صفوف النساء.

وشكّلت قضية اعتقال المواطنة رجاء كرسوع من مخيم بلاطة، أبرز الشواهد مؤخرًا على جريمة اعتقال النساء، خاصّة أنها تعاني من اعاقة حركية، وتعاني من مشاكل صحية مزمنة، وبحاجة إلى رعاية صحية خاصّة، حيث تعمد الاحتلال احتجازها في مركز تحقيق (بيتح تكفا)، وأصدر أمرًا بمنعها من لقاء المحامي.

جريمة الاعتقال الإداريّ

وتُشكّل قضية الاعتقال الإداريّ، أبرز الجرائم التي يواصل الاحتلال التّصعيد منها، حيث بلغ عدد المعتقلين الإداريين حتى نهاية شهر كانون الثاني/ يناير المنصرم (914) معتقلًا إداريًا، من بينهم خمسة أطفال، وأسيرة، وهذه النسبة لم تسجل منذ عام 2003.

للمزيد حول معطيات قضية الاعتقال الإداريّ مرفق في الرابط أدناه

https://ppsmo.ps/home/news/6444?culture=ar-SA

جريمة التلاعب بأسماء الشهداء والجرحى

مع تصاعد أعداد الشهداء، وما رافق هذه القضية من تفاصيل وحشية، والتي لم نشهدها منذ سنوات انتفاضة الأقصى، برزت قضية تشخيص جثامين الشهداء، وكذلك معرفة مستوى الإصابات ومصير الجرحى بعد اعتقالهم، حيث تعمد الاحتلال على مدار العام الماضي، وكذلك العام الجاري، من استخدام طريقة لتلاعب

في مشاعر عائلات الشهداء والجرحى، وتزويد المؤسسات الفلسطينية، بمعلومات غير دقيقة لنكتشف لاحقًا أن بعض من أعلن عنه أنه استشهد أنه الجريح، والعكس صحيح، وهذا الأمر تكرر مرتان، خلال العام الماضي، والعام الجاري، في قضية الجريح باسل البصبوص، والشهيد سلامة شرايعة، وكذلك في قضية الجريح ثائر عوضات، وعلاء عوضات الذي لم يعلن حتى الآن عن مصيره، حيث أعلن في حينه عن استشهاد ثائر والذي تبين لاحقا أنه جريح.

إنّ إخفاء معلومات عن مصير الشهداء والجرحى، أو التلاعب فيها، تشكل جريمة خطيرة، وهناك تخوفات كبيرة، وتساؤلات تطرح، حول الدوافع التي يمكن أن تكون خلف هذه القضية، لذلك فإنه ومن الضروري أنّ يكون هناك ضغط فعلي وحقيقي، ليتسنى لعائلات الشهداء التعرف على جثامين أبنائهم، وكذلك عائلات لجرحى، للإطمئنان عليهم.

القدس: مواجهة مضاعفة و(عقوبات جماعية) تهدف إلى تهجير المقدسيين

تشكّل نسبة عمليات الاعتقال في القدس، الأعلى مقارنة مع بقية محافظات الضفة، حيث تجاوزت حالات الاعتقال خلال العام المنصرم أكثر من 3000 حالة، ولم تتوقف فعليًا وتيرة الاعتقالات العالية منذ مطلع العام الجاري، وإلى جانب عمليات الاعتقال، والحبس المنزلي، والإبعاد، وفرض الضرائب، والغرامات، والتعويضات، وهدم المنازل، خرجت حكومة الاحتلال بقرار هو الأخطر، ألا وهو الحجز على أموال عائلات أسرى داخل سجون الاحتلال، ومحررين، والتي طالت أكثر من 160 مقدسيًا، وشكّل هذا الإجراء كجريمة تندرج في إطار جريمة (العقاب الجماعي)، نكبة بحقّ المقدسيين لاسيما في ضوء التّحديات الكبيرة التي يواجهها المقدسي على مدار الساعة، والذي يهدف بشكل أساس إلى محاربة الوجود الفلسطيني، وتهجير السكان الأصليين؛ ولم تكتف سلطات الاحتلال بذلك، بل جندت المتطرفين للتحريض على العديد من المواطنين الفلسطينيين الفاعلين، ومهم قيادات، ونشطاء على عدة مستويات.

تشريع قانون سحب الإقامة والجنسية من أسرى ومحررين مقدسيين وفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948

لم يكن هذا التشريع العنصري الأول، بل شرّع الاحتلال على مدار سنوات جملة من القوانين العنصرية الخطيرة، واستهدفت الأسرى، ولاحقًا عملت على تعزيز هذه القوانين، بقوانين عنصرية خطيرة، جميعها متشابكة، ويشكّل كل قانون حلقة من مسار طويل من هذه التشريعات، وشكّل قانون سحب الجنسية والإقامة من المناضلين الفلسطينيين الذين مارسوا حقهم في النضال من أجل تقرير المصير، أبرز هذه القوانين العنصرية التي جاءت بها حكومة الاحتلال الأكثر فاشية، وفي سياق قراءتنا لكل المعطيات الراهنّة، فإنه ومن الواضح أنّ الاحتلال ماضٍ في اختراع سلسلة من التشريعات التي تمس بشكل مباشر المقدسيين، والفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك الأسرى والمحررين منهم، وشهدنا على مدار الشهور الماضية استهداف عائلات أسرى في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك ما جرى مع الأسيرين السابقين كريم يونس، وماهر يونس، والأسير المريض بالسرطان وليد دقة، وما واجهته عائلته من استهداف وملاحقة.

واقع الأسرى داخل سجون الاحتلال وما يواجهونه من جرائم وانتهاكات منظمة

أما على صعيد واقع الأسرى داخل سجون الاحتلال، فعلى مدار العام المنصرم وحتّى مطلع العام الجاري، واصلت إدارة سجون الاحتلال تنفيذ انتهاكاتها، وجملة من سياستها الثابتة والممنهجة، وشكّلت قضية **جريمة الإهمال الطبي (القتل البطيء)**، أبرز هذه السياسات، حيث ارتقى مؤخرًا الأسير أحمد ابو علي من مدينة يطا/ الخليل، بعد أنّ واجه هذه الجريمة على مدار سنوات، وحتى في آخر لحظات من حياته، واجه هذه الجريمة، بالمماطلة بنقله إلى المستشفى، ولم يكتف الاحتلال بذلك، بل يواصل احتجاز جثمانه وهو من بين (13) أسيرًا شهيدًا يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم، حيث تشكّل **جريمة احتجاز جثامين الشهداء**، إحدى أخطر السياسات الانتقامية من الشهداء وعائلاتهم.

ويبلغ عدد الأسرى المرضى في سجون الاحتلال أكثر من 600 أسير، من بينهم 24 أسيرًا يواجهون الإصابة بالسرطان والأورام بدرجات مختلفة، وأبرزها حالة الأسير عاصف الرفاعي، وموسى صوفان، ووليد دقة، وعبد الباسط معطان.

ويُضاف إلى هذه السياسات، **سياسة العزل الإنفراديّ**، والتي تصاعدت بشكل ملحوظ منذ 2021 حتّى اليوم، وتحديدًا بعد عملية (نفق الحرية) البطولية، ووصل عدد الأسرى الذين يواجهون العزل الإنفرادي إلى نحو (40) أسيرًا، من بينهم أسرى مرضى يعانون من أمراض نفسية، وصحية مزمنة، من بينهم الأسير أحمد مناصرة الذي يواصل الاحتلال اعتقاله وعزله رغم ما وصل إليه من وضع صحي ونفسي خطير، ونذكر هنا كذلك أقدم الأسرى المعزولين في سجون الاحتلال، الأسير محمد خليل الذي يواجه العزل الإنفرادي منذ أكثر من 15 عامًا.

كما وتعمدت إدارة السّجون من التّصعيد من استخدام هذه السياسة (كعقوبة)، ولعل أبرز القضايا التي شهدنها بهذا الشأن عزل مجموعة من الأسيرات عقب عملية اقتحام تعرضنّ لها، ومنهنّ الأسيرة ياسمين شعبان من جنين، التي تعرضت لعملية تنكيل، وعزل في سجن (الرملة)، حيث خاضت خلال عزلها إضرابًا عن الطعام استمر لنحو أسبوع.

الاقتحامات الهمجية لأقسام الأسرى و(العقوبات) الجماعية

- لم تتوقف إدارة سجون الاحتلال يومًا عن تنفيذ عمليات الاقتحام لأقسام الأسرى، والتنكيل بهم، وتعمدها تنفيذ عمليات تخريب واسعة لمقتنياتهم، وكذلك الاعتداء عليهم، ومنذ أواخر العام المنصرم، سُجلت العديد من الاقتحامات لأقسام الأسرى في عدة سجون، وتصاعدت فعليًا بالمقارنة مع الأشهر التي سبقت شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وبلغت حدتها في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير من العام الجاري، حيث سُجلت عدة اقتحامات في يوم واحد، وتحديدًا في تاريخ الثامن والعشرين من كانون الثاني، وتلا ذلك اقتحام لقسم الأسيرات، وخلال الاقتحامات التي طالت أقسام

في سجون (عوفر، النقب، وريمون، ومجدو، والدامون)، تعرض الأسرى لعقوبات جماعية، وعمليات عزل جماعية، خلالها أقدمت إدارة السّجون على تجريد الأسرى من مقتنياتهم، وحرمانهم من أبسط حقوقهم، أو ما تبقى لهم من حقوق نتيجة لعملية السلب المستمرة بحقهم، ولعل أبرز الشهادات التي تابعتها المؤسسات، قضية (86) أسيرًا تعرضوا لعملية تنكيل جماعية في سجن (النقب)، بعد نقلهم عقب عملية الاقتحام التي تعرضوا لها في قسم (8) ونقلهم إلى قسم (6) وما زالوا يعانون آثار عملية التنكيل هذه.

معارك الأسرى وقرارهم للمواجهة في ضوء إعلان إدارة السّجون نيتها عن تطبيق توصيات المتطرف (بن غفير)

فعليًا لم يتوقف الأسرى عن يومًا عن المواجهة، فهي أساس التي يحتكم لها الأسرى في (علاقتهم) مع إدارة السّجون، ويمكّن التأكيد على أنّ الأسرى ومنذ شهر أيلول/ سبتمبر 2021، نفّذوا عدة معارك، وخطوات نضالية، متواصلة في محاولتهم المستمرة لحماية ما تبقى لهم من حقوق ومنجزات، واستمر ذلك حتى العام المنصرم 2022، وتمكّنوا عبر سلسلة من المعارك، من دفع إدارة السّجون التراجع عن جملة إجراءات كانت قد لوحت في فرضها ومس العديد من جوانب الحياة الاعتقالية، والتنظيمية للأسرى، ومنذ مطلع العام الجاري 2023، وفي ضوء التصعيد الغير مسبوق، والتهديدات التي وصلت ذروتها مع اعتلاء المتطرف (بن غفير) سدة الحكم، أعلن الأسرى سلسلة من الخطوات النضالية، والتي جاءت على غرار معارك سابقة خاضوها، وبدأت فعليًا منذ ستة أيام، بخطوات عصيان ورفض لأنظمة السّجن، على أنّ تكون هذه الخطوات مفتوحة حتى الإعلان عن خطوة الإضراب عن الطعام في الأول من رمضان المقبل.

وتأخذ هذه المعركة خصوصيتها مع الواقع السياسي الذي تحاول فرضه حكومة الاحتلال الأكثر تطرفًا، باستهداف كل ما تبقى للأسرى، وكان أول الإجراءات التي أعلنت عنها إدارة السّجون التحكم بالمياه، وكذلك تقليص ساعات الاستحمام المتاحة للأسرى، بحيث يكون لكل قسم، ساعة يمكن للأسرى الاستحمام فيها.

ويواصل الأسرى حتى اليوم خطواتهم والتي ستكون مرهونة بشكل أساس في موقف إدارة السّجون حيال مطالب الأسرى والتي تتخذ خصوصيتها من الرسائل المصيرية التي تحملها هذه المعركة، ومنها العودة إلى مطلبهم الأساس ألا وهي الحرّيّة.

وفي إطار المواجهة التي تتخذ أشكالًا ومسارات مختلفة في السّجون، فإن الأسير الشيخ خضر عدنان يواصل إضرابه عن الطعام لليوم الـ15 على التواليّ رفضًا لاعتقاله، ويحتجزه الاحتلال حتّى اليوم في معتقل (الجلمة).

(يؤكد نادي الأسير أنّه وفي ظل ما نشهده من جرائم منظمة ومتصاعدة، فإن المسارات التي كان الفلسطينيّ، يحاول أن يلجأ لها لمواجهة هذه الجرائم، لم تعد قائمة لقد أنهتها منظومة الاحتلال القائمة، بما فيها محاولتنا التوجه لما يسمى بالجهاز القضائي للاحتلال، الذي تحوّل إلى مسار عبثي، كما ويؤكد نادي الأسير على أنّ كثافة هذه الجرائم تتعدى المساس بالفلسطيني، بل هي خطر على الإنسانية جمعاء، وعلى المجتمع الدولي، والمؤسسات أن تعيد تقييم دورها في ظل التحولات الخطيرة التي نواجهها من قبل الاحتلال الإسرائيلي)

•نادي الأسير يستعرض أبرز المعطيات حول الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي*

•(4780) أسير/ة يقبعون في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

•(29) أسيرة يقبعن في سجن "الدامون".

•(160) طفلاً وقاصراً، موزعين على سجون (عوفر، ومجدو، والدامون).

•(915) معتقًلا إداريًا في سجون الاحتلال بينهم 5 أطفال، وأسيرة.

•الأسرى القدامى المعتقلون قبل توقيع اتفاقية أوسلو، عددهم (23) أسيراً، أقدمهم الأسير محمد الطوس المعتقل منذ 1985، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هناك (11) أسيرًا من المحررين في صفقة (وفاء الأحرار) الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم وهم من قدامى الأسرى الذين اعتقلوا منذ ما قبل (أوسلو) وحرروا عام 2011 وأعيد اعتقالهم عام 2014، أبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي يقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، والذي دخل عامه (43) في سجون الاحتلال، قضى منها (34) عاماً بشكل متواصل.

•عدد الأسرى الذين صدرت بحقّهم أحكامًا بالسّجن المؤبد (553) أسيراً، وأعلى حكم أسير من بينهم الأسير عبد الله البرغوثي ومدته (67) مؤبداً.

عدد شهداء الحركة الأسيرة: بلغ (235) شهيداً، وذلك منذ عام 1967، بالإضافة إلى مئات من الأسرى أُستشهدوا بعد تحررهم متأثرين بأمراض ورثوها عن السجون.

•الأسرى الشهداء المحتجزة جثامينهم: (13) أسيرا، وهم: أنيس دولة الذي أُستشهد في سجن عسقلان عام 1980، وعزيز عويسات منذ عام 2018، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السايح وثلاثتهم أُستشهدوا خلال عام 2019، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر خلال العام 2020، والأسير سامي العمور الذي أُستشهد عام 2021، والأسير داود الزبيدي الذي أُستشهد العام 2022، ومحمد ماهر تركمان الذي ارتقى خلال عام 2022 في مستشفيات الاحتلال، إضافة إلى الأسير ناصر أبو حميد، الذي استشهد في كانون الأول 2022، والمعتقل وديع أبو رموز والذي ارتقى في كانون الثاني 2023، والأسير أحمد أبو علي، والذي ارتقى في الـ10 من شباط الجاري.

•الأسرى المرضى: أكثر (600) أسيرًا يعانون من أمراض بدرجات مختلفة وهم بحاجة إلى متابعة ورعاية صحية حثيثة، منهم (24) أسيرًا ومعتقلًا على الأقل مصابين بالسرطان، وبأورام بدرجات متفاوتة.